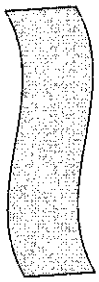

التّضمين النّحوي
دراسة ونقد

د/ عبد الله عبد القادر الطويل (*)

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله ، ورضي الله عن صحابته . وبعد :

يتناول هذا البحث قضية بارزة في الدَّرس النحوي ، نالت عنايةً من لدن القدماء والمعاصرين كشفت عنها تعدد المؤلفات التي تناولتها موضوعًا للدراسة .

وقد اختلفت الآراء فيها وتعددت المذاهب في تفسيرها ومن ثم اختلفت مناهج دراستها وتعددت . بيد أني لم أقف في حدود ما اطلعت عليه من مظان تناولت هذا الموضوع على دراسة وافية لها في المنهج والموضوع . وأخص تحديدًا ناحية المنهج . إذ كانت الدراسات منصبة على تناول (فرضية) الخلاف بين البصريين والكوفيين .

فتناولت حدَّ التضمين لغةً واصطلاحًا وفائدته وأنواعه وحقيقة اختلاف النحويين في مسألة تناوب حروف الجر وتفسيرات النُّحويين لأمثلة التضمين ، مناقشًا تارةً ومرجحًا أخرى مع البحث عن حقيقة الآراء المنسوبة إلى النُّحويين القدماء واستقرائها من أصولها فهي منبع الحقيقة لمن يبتغيها .

(*) قسم اللغة العربية -- كلية التربية – جامعة ذمار .

حدُّ التَّضمين لغة واصطلاحاً :

أ ـ التضمين لغة :

قال ابن فارس : (ضَمِنْتُ الشَّيءَ ضماناً : تَكَفَّلتُ به ، وكل شيء جعلته في وعاءِ شيءٍ فقد ضَمِنْتَهُ إيَّاه) [1].

وقيل:((ضَمِنَ المال عنه : كفَلَ له به .. ومن المجاز : ضَمِنَ الوعاءُ الشَّيء وتضمَّنه وضَمَّنْتُه إيَّاه ، وهو في ضِمْنِه. ويقال : ضُمِّنَ القبرُ الميِّتَ ، وضُمِّنَ كتابُه وكلامُه معنىً حسناً ، وهذا في ضِمْنِ كتابه ..)) [2].

وقيل أيضًا:((ضمَّن الشيءُ الشيءَ : أودعَهُ إيَّاهُ،كما تودعُ الوعاء المتاعَ والميِّت القبرَ)) [3].

ويظهر من هذه المفهومات اللغوية لمادة (ضمن) في المعجمات أنها لا تخرج عن معنى (الإيداع والكفالة) . والكفالة أن ينوب الشخص مناب آخر فيقوم بعمله . وهو من ههنا لم يبتعد عن المفهوم الاصطلاحي الذي وضعه العلماء له .

ب ـ التَّضمين اصطلاحًا : (هو إعطاء الشيء معنى الشيء ، وتارة يكون في الأسماء وفي الأفعال وفي الحروف) [4].

ويقول ابن هشام : (قد يُشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه ، ويسمى ذلك تضمينًا)[5]. وتابعه في هذا الأشموني[6]. والصبّان[7]. ومحمد محيي الدين عبدالحميد [8].

والملاحظ في هذه الحدود أطلاق مصطلح التَّضمين ليشمل اللفظ كله . وهو مذهب انفرد فيه هؤلاء النُّحويون كما سيتبين لاحقًا.

شمولية التَّضمين لأقسام الكلم وعدمها :

ذكرت فيما سبق الحدود الاصطلاحية للتضمين عند بعض العلماء وكان الملمح البارز في حدودهم تلك عدم اقتصار التضمين على لفظة دون أخرى وإنما اشتمل مفهومهم له اللفظ مطلقًا ، وحدَّ الزركشي معنى اللفظ بالاسم والفعل والحرف . وهذا الرأي ارتضاه الدكتور إبراهيم السامرائي (رحمه الله) إذ قال : (التضمين : أن تستعمل مادة فعلاً كان أو اسمًا أو أداة محل غيره مع قرينة : قولية ، أو حالية تشير إلى المعنى الذي استعمل) [12].

ويلاحظ أنَّه اشترط القرينة التي تفصح عن المعنى (*) وهو أمر ذكره القدماء من قبل ويبدو أنه أمر صائب إذ يحدد الظاهرة ويقيدها بشروط تمنع الاستخدام المطلق لها والذي سيؤدي بلا شك إلى الخطأ في الكلام .

ويمكن أن نعد ما تقدم من أقوال النُّحويين مذهبًا خاصًا انفرد بالقول بشمولية التضمين وعدم اقتصاره على لفظ دون آخر ، وثمَّة من ينحو منحى آخر في النظر إلى هذا الأمر وسأعرض لهذه الاتجاهات على وفق ما يأتي :

أولاً : عدَّ بعض النُّحويين والباحثين التضمين مقتصرًا على الأفعال ومن هؤلاء الزمخشري فيما نقله عنه السيوطي ، قال : (من شأنهم أنَّهم يضمنون الفعل معنى فعل آخر فيجرونه مجراه ويستعملونه استعماله مع إرادة معنى التضمين) [13].

وممن قال بهذا أيضًا السيد الجرجاني في حاشيته على الكشاف إذ قال : (التَّضمين أن تقصد بلفظ معناه الحقيقي ويلاحظ معه معنى فعل آخر يناسبه ويدل عليه بذكر شيء من متعلقاته ، كقوله : (أحمد إليك فلانًا) لاحظت فيه مع الحمد معنى الإنهاء ودلَّلت عليه بذكر صلته ، أعني "إلى" ، أي أنهي حمده إليك) [14]. ونقل الشهاب الخفاجي عن السيد السند قصره التضمين أيضًا على الأفعال [15].

وقد ذهب إلى هذا بعض المعاصرين وفي مقدمتهم مجمع اللغة العربية في القاهرة فقد قصروا التضمين في قرارهم على الفعل وما يؤدي معناه فذكروا أن : (التضمين : أن يؤدي فعل أو ما في معناه إلى التعبير مؤدى فعل آخر أو ما في معناه فيعطي حكمه في التعديه واللزوم) [16].

وقد ارتضى الباحث (عبد الله صالح با بعير) هذا المذهب وذكر حدًا للتضمين أحسبه أنضج من الحدود الأخرى . قال : (التضمين : أن ينوب فعل و ما في معناه عن فعل آخر أو ما في معناه ، فيحمل الغائب معنى المنوب عنه ، بفعل النيابة لا بأصل الوضع تاركًا المعنى الذي كان عليه في أصل وضعه قبل النيابة ، ويقتضي حمل المعنى أن يحمل النائب العمل الإعرابي للمنوب عنه أيضًا ، أي : مقتضيات تركيبه من حيث التعدية واللزوم ونوع الحرف المتعلق به) [17].

وحدد ملامح مفهومه الذي وضعه : بإخراج الحروف والأسماء المبنية من دائرة التضمين واقتصاره على الأفعال ، وعدَّ التضمين صورة من صور النيابة ، وعدَّ الفعل المذكور في اللفظ لا يؤدي بلفظه إلى معنى واحد هو معنى الفعل المَنوب عنه بعد أن تخلى هو عن معناه الذي كان عليه في الأصل ، وهذا الأمر ذكره من قبل الكفوي أيضًا قال :(إذا ضُمنت كلمة معنى كلمة أخرى ، ووصلت بصلتها لم يبق معناها الأول مرادًا)[18].

ويبدو لي أن هذا الأمر لا يمكن إطلاقه هكذا ؛ لأنَّ الفعل إن تخلى عن دلالته المعجمية ليحمل معنى الفعل المسقط سينفي دلالته هو والذي تميَّز به عن غيره ومن ثم اقتضى الأتيان به ههنا ليفيد دلالة أقوى على معنى الكلمتين .

وفائدة التضمين كما ذكر العلماء : (إعطاء مجموع معنيين وهو أقوى من إعطاء معنى فَذْ) وهو (أن تؤدي كلمة مُؤدى كلمتين) فالإتيان بالمفردة بدلاً عن أخرى وتضمن المعنيين يعطي ــ فيما أرى ــ دلالة أقوى على المعنى ما كانت لتؤديها المفردة الأولى ، وإلا لماذا إذن أبدل الفعل بفعل أخر؟ . هذا مع الأخذ بنظر الاعتبار مسألة تعدي الفعل بالحرف وعدمه ولعل الغريب في الأمر أن الباحث الفاضل مع إطلاقه هذا الأمر قد صرح بأن ثمَّة دلالة ممتزجة من الفعلين ترسخ في الذهن إذ يبقى في ذهن المتلقي شيء من دلالة الفعل المذكور. قال : (إذ يبقى في ذهن المتلقي شيء من دلالة الفعل المذكور لفظاً ــ وهي التي وصفها الكفوي بأنها غير مراده ــ ممتزجة في الذهن بدلالة الفعل المضمن معناه في المذكور) [19].

ألم يشترط الباحثون –وهو منهم كما سيأتي – وجود المناسبة بين الفعلين وتقارب معانيهما ، ووجود القرينة ومن ملامح حدَّه المذكور آنفًا العمل الإعرابي الذي يحمله النائب من المنوب عنه (مقتضيات التركيب) . وحدوثه مرتبط لحمل النائب دلالة المنوب عنه ، وهذا الأمر يؤكد أن ثمة دلالة في الفعل الأول ينبغي أن يحملها الفعل النائب .

أنه أيضًا اشتراط ما ذهب إليه المجمع اللغوي القاهري من تقارب المعاني ووجود القرينة .

الإشارة هاهنا إلى أمر على جانب من الأهمية وهو رأي ابن جني في هذه المسألة اعني اقتصار التضمين على الأفعال) فقد ذكر الباحثان الفاضلان الدكتور عبد الله صالح بابعير [20] والدكتورة ندى سامي [21] أن ابن جني أراد بقوله : (أعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر ، وكان أحدهما يتعد ى بحرف ، والآخر بآخر ، فإن العرب قد تتسع ، فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه ، إيذانًا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر)[22]. أما اقتصار التضمين على الأفعال فهو أمر فيه نظر :

لذي يظهر من نص ابن جني أنه لم يقتصر التضمين على الأفعال حسب وإنما يتعداه إلى الحروف بقوله (فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه) هذا من جهة . ومن جهة أخرى فإن ابن جني ذكر هذا الكلام تحت باب عنوانه (باب في استعمال الحروف بعضها مكان بعض) قال : (.... وذلك أنهم يقولون : إن (إلى) تكون بمعنى (مع) ويحتجون بقول الله سبحانه : ((مَنْ أَنْصَارِي إِلَى ال لهِ)) [23] أي : مع الله ، ويقولون : إن (في) تكون بمعنى (على) ويحتجون بقوله عز اسمه : ((ولأُصَلِّبَنَّكُم في جُذُوعِ النَّخلِ)) أي : عليها ....، ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا : لكنا نقول : أنه يكون في معناه في موضع دون موضع على حسب الأصول الداعية إليه ، والمسوغة له ، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا) [24].

وكلام ابن جني ههنا ينفي ما قيل في اقتصاره التضمين على الفعل دون الحرف ألا ترى إلى قوله : (إن (في) تكون بمعنى (على) ... ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا) فهو لا يعترض على جواز تضمين الحروف معنى حرف آخر لكنه يقصر على تقارب المعاني ووجود المسوغ .

ناءًا على ما تقدم يمكن ان نستنتج من كلام ابن جني أمرين . أولهما : أنه قصر التضمين في الفعل والحرف وهو رأي انفرد به عن غيره من النحويين . أما الآخر : فإنه يكشف رأي عالم بصري في مسألة جواز نيابة حروف الجر بعضها عن بعض المسألة التي انتابها الاضطراب في نسبة الآراء إلى البصريين والكوفيين وسأفصل القول في هذا لاحقا .

ومن صور التضمين في الأفعال :

1) **تضمين اللازم معنى المتعدى :**

من ذلك قولك (رحُبَتكَ الدَّارُ) فالفعل (رَحُبَ) لازم ، لكنه عُدي إلى المفعول به (الكاف) لتضمنه معنى (وسعتكم) [25].

2) **تضمين المتعدى معنى اللازم :**

ومن ذلك قول ذي الرمة :

وإن تَعتَذِر بالمَحلِ مِن ذِي ضُرُوعِها إلى الضَّيفِ يَجرَحْ من عَرَاقِيبِهَا نَصلِي

فقد حمل النَّحويون (يَجْرَحْ) على تضمينه معنى (بَعثَ أو يُفْسِدْ) [26] ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾. إذ حمل (لا تعد) المتعدي في الأصل على تضمينه معنى (لا تتصرف) اللازم ، فعُدي بـ (عن) [28].

3) **التضمين بين الأفعال المتعدية :**

أي أن يضمن المتعدى إلى مفعول معنى آخر مثله في التعدي ، كقوله تعالى ﴿ فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِاْئَةَ عَامٍ ﴾ [29] إذ يتضمن ((أَمَاتَهُ)) معنى (ألبثه) [30].

ويشمل التضمين في الفعل دلالته الزمنية أيضًا وقد عرض الزركشي لهذا الامر وذكر أن التضمين قد يأتي : (للتعبير عن المستقبل بلفظ الماضي وعكسه) [31].

وهو أمر قد قال به من قبل النحويون ومنهم المبرد فقد ذكر في (باب الجزاء) أنه (قد يجوز أن تقع الأفعال الماضية في الجزاء على معنى المستقبل) [32]. ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ((أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ)) [33]. إذ حمل ((أَتَىٰٓ)) على (يأتي)[34]. (والله أعلم) .

ثانيًا : قصر آخرون التضمين على الأسماء ، والأفعال ومنهم ابن القيم الجوزيه (رحمه الله) إذ عدَّ التضمين ((أن تضمن أسمًا معنى اسم لإفادة معنى الأسمين فتعديه تعديته في المواطن ، وهو أربعة أقسام :

الأول : قوله تعالى: ((حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ)) [35] ، ضمن (حقيقٌ) معنى (حريص) ليفيد أنَّه محقوق بقول الحق وحريص عليه .

والثاني : أن تضمن فعلاً معنى فعل لإفادة معنى الفعلين .

والثالث:قوله تعالى: ((إِن كَادَتْ لَتُبْدِى بِهِۦ لَوْلَآ أَن رَّبَطْنَا عَلَىٰ قَلْبِهَا)) [36]. ضمن (لتبدي) معنى (لتخبر به) ، أو لتعلم ليفيد الإظهار معنى الاخبار ؛ لأنَّ الخبر قد يقع سراً غير ظاهر .

الرابع : قوله تعالى: ((عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ)) [37] ضمن (يشرب) معنى (يروي) أو معنى (يلتذ) ليفيد الشرب والري أو الشرب والإلتذاذ جميعًا)[38]. وقد ذهب إلى هذا بعض الباحثين المعاصرين[39].

ويلاحظ في نص ابن القيم أن الاسم فيه جاء وصفًا مشتقًا ، وقد يأتي المصدر أيضًا متضمنًا معنى مصدر آخر نحو قوله تعالى ((أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ)) [40]. فقد ضمن الرفث معنى الإفضاء أي ناب عنه باحتلال موقعه في سياق التركيب فحمل معناه مقتضيات تركيبه،فعدى بـ (إلى) وهو معدى في الأصل بالباء أو مع[41].

ولا يخفى أن الوصف المشتق والمصدر يحملان دلالة على الحدث ومن ههنا أجاز الباحث عبد الله بابعير التضمين في الاسم المشتق والمصدر ؛ لأنهما يحملان معنى الفعل وهو الحدث [42].

ثالثًا : التضمين في حروف الجر :

شغلت مسألة نيابة حروف الجر بعضها مناب بعض حيزًا كبيرًا في كتب اللغوين والنُّحويين حتى تبادر إلى أذهان بعض الباحثين أن موضوع التضمين إنما يخص حروف الجر حسب .

ولا يقدح هذا في أمر التضمين شيئًا بقدر ما يقدحه طريقة تناول هذا الموضوع إذ بنيت دعائم هذا الموضوع على (فرضية) شاعت في الدَّرس النَّحوي مفادها

(الخلاف بين البصريين والكوفيين في مسألة تناولت حروف الجر) فلا يكاد مؤلف بحث التضمين في مؤلفه من الابتداء بطرح هذه الفرضية مقدمة لموضوعه .

ولعل هذا الأمر من أكثر الأمور التي عقدت من جزئيات هذا الموضوع ؛ لأنَّها أدَّت إلى القول بتفسيرات على لسان المنسوب إليهم المنع أو الجواز فيها أو لم يقولوا بها مما أدى إلى تعدد هذه التفسيرات والتي تؤدي كثرتها والمبالغة فيها بلا شك إلى فقدان الغاية المرجوة من الموضوع والإنشغال بها عن مسائل أُخر ، ولو كانت قد دُرست لأدَّت في تقديري إلى نتائج أفضل كالاهتمام بتقعيد قواعد للتضمين بعد استقراء النصوص ومحاولة جمع هذه النصوص التي اشتلمت على التضمين ، أو صنع معجم تاريخي يجمع هذه الألفاظ المتضمنة معنى ألفاظ أخرى للحفاظ عليها ومن ثم فهي بلا شك تثري اللغة وتوسع استعمالاتها .

وعلى أية حال فالقول في اختلاف البصريين والكوفيين في مسألة إنابة حروف الجر بعضها عن بعض قد قال بها النحويون المتأخرون وتبعهم في هذا طائفة كبيرة من الباحثين المعاصرين .

قال ابن هشام : (مذهب البصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما أن أحرف الجزم والنصب ... والكوفيين والمتأخرين بعضهم لا يجعلون ذلك شاذًا ومذهبهم أقل تعسفًا) [43]. وقد ذهب إلى هذا بعض النحويين المتأخرين[44]. وتابعهم طائفة من الباحثين المعاصرين منهم أحمد الأسكندري [45]. ود. مهدي المخزومي [46]. ود. إبراهيم السامرائي [47]. ود. أحمد عبد الستار الجواري [48].(رحمهم الله) .
والسيد خليل إسماعيل العاني [49]. والدكتور عبد الإله إبراهيم [50]. والدكتور عبد الرسول سلمان [51]. ود. محيي الدين عبد الرحمن رمضان [52]. ود. عبد الله بابعير [53]. والدكتورة ندى سامي [54]. والأستاذ أحمد زقلام [55]. ود. فاضل السامرائي [56].
والذي يبدو أن ما عُزي إلى البصريين أمر يفتقر إلى الدقة وليس رأيهم الصورة التي نقلت عنهم وبيان ذلك فيما يأتي :

إن القارئ لأقوال سيبويه في الكتاب يلمح إشارته إلى اختصاص بعض الحروف بمعان أصلية فيها وأنها قد تخرج اتساعًا في الكلام إلى تأدية معانٍ أخر. قال سيبويه:

(وباء الجر إنما هي للإلزاق والاختلاط ، وذلك كقولك : خرجتُ بزيدٍ ، ودخلتُ بهِ ، وضربتُه بالسوط : ألزمت ضربَك إيَّاهُ بالسَّوط . فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله) [57].

وقال : (وأما (في) فهي للوعاء . تقول : هو في الجراب، وفي الكيس، وهو في بطن أمه ، وكذلك : هو في الغل ، لأنه جعله إذا أدخله فيه كالوعاء له . وكذلك : هو في القبة ، وفي الدار . وإن اتسعت في الكلام فهي على هذا، إنما تكون كالمثل يُجاءُ به يقارب الشيء وليست مثله) [58].

ويلاحظ في قول سيبويه : (وإن اتسعت في الكلام فهي على هذا ، وإنما تكون كالمثل يُجاءُ به يقارب الشيء وليس مثله) إنه يشير إلى مسألة اتساع الحرف بخروجه لتأدية معانٍ أخر [59].

وبهذا قال الأخفش الأوسط أيضًا لكنه صرح بتناول حروف الجر في مواضع بعينها. منها : وقال : ((فَوَسْوَسَ لَهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ)) [60]. والمعنى : فوسوس إليهما الشيطان . ولكن العرب توصل بهذه الحروف كلها الفعل ....)) [61].

وقال : (وكذلك قال : ((رَّبَّنَآ إِنِّيٓ أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِى بِوَادٍ))[62]. يقول : أسكنت من ذريتي أناسًا ، ودخلت الباء على واد كما تقول : هو بالبصرة ، وهو في البصرة) [63].

وبهذا قال المبرد أيضًا في كتابه الكامل: ((وحروف الخفض يبدل بعضها من بعض إذا وقع الحرفان في معنى في بعض المواضع.قال الله جل ذكره ((وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ)) [64]. أي : على ...)) [65].

وإلى ذلك ذهب أبو بكر بن السراج أيضًا إذ قال:((وأعلم : أن العرب تتسع فيها "يريد في حروف الجر" فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعاني .. فمتى لم يتقارب المعنى لم يجز)) [66].

وقد تقدم رأي ابن جني في هذه المسألة فيما سبق [67].

هذه إذن حقيقة رأي البصريين في هذه المسألة وخلاصة الأمر أنهم قالوا بالتناوب في حروف الجر إذا تقاربت المعاني ودعت مقتضيات السياق ولم يحملوا الأمر في المواضع التي جازت فيها الإنابة على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى كما نسب لهم [68]. والله أعلم .

وأود الأشارة ههنا إلى أن الباحث (محمد عبد الرسول سلمان) قد تنبه على حقيقة رأي البصريين في هذه المسألة [69]. وتقتضي الأمانة العلمية الإشارة إلى هذا على وفق ما فعلت .

ذكرت سابقًا أن التفسيرات التي وجهت بها أمثلة التضمين أغلبها بناء على ما قيل من اختلاف المذهبين البصري والكوفي في هذه المسألة ، وهي توجيهات كثيرة لا يسع البحث لذكرها جميعًا، ولذلك سأقتصر على أشهر تلك التوجيهات :

1. تأويل المثال تأويلاً يقبله اللفظ، كاستعارة الحرف الذي تعدى به الفعل المذكور لمعنى الحرف الذي ينبغي أن يتعدى به[70].نحو قوله تعالى((مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِۖ)) [71]. فلما كان المعنى : من ينضاف في نصرتي إلى الله ؟ جاز أن يؤتى بـ (إلى) أو حمل التعدية أو اللزوم في الفعل على سبيل نيابة بعض الحروف عن بعض شذوذًا لا عن طريق القياس [72]. وهذا الأمر كما أوضحت سابقًا قد قال به المتأخرون ونسبوه إلى النُّحويين البصريين .
2. وقوعه مقتصرًا على موضع دون آخر ، وبحسب أحوال دعت إليه وسوغته وبالتحديد (تقارب المعاني) وهو ما ذكره ابن جني ومن قبله النُّحويون البصريون كما ذكرت آنفًا .
3. إن للحرف معنى أصليًا ، ومعاني أُخر ترجع إلى المعنى الأصلي ، فاللاَّم تفيد الاختصاص وهو معنى لها وتفيد معنى التعليل [73]. وهذا التأويل ينسجم مع فائدة التضمين ، فالحرف بهذا يُعطي أو يفيد معنيين وهو أقوى من إعطاء معنى واحد .

4. التناوب حملاً على الضّد . وهذا ما ذكره ابن جني من مذهب الكسائي في وقوع الحرف موضع غيره نحو قول الشاعر :

إذا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيرٍ لَعَمرُ اللهِ أعجَبَنِي رِضَاهَا

(فعليَّ) في موضع (عني) ؛ لأن الرضى عن الشيء حُبّه ، والإقبال عليه ، فقد حمل (رضي) على (سخط) ، كما يحمل على نظيره ، وقد استمعن أبو علي الفارسي هذا المذهب وذكر ابن جني أن هذا من مذهب سيبويه في المصادر من حمل أحدهما على ضده [74].

5. التناوب لغة قوم . وأمثلة على ذلك فيما روي عن أبي زيد الأنصاري والأخفش، والفراء ، في نحو قول الشاعر :

لعلَّ أبي المِغوارِ منكَ قَرِيبُ

فذلك لغة عقيلية ، وأنكرها قوم وتأولوا البيت [75]. يقول الدكتور أحمد عبد الستار الجواري (رحمه الله) : ((إن المادة اللغوية قد جمعت من لهجات قبائل عديدة في رقعة من الأرض واسعة ليست بالمحدودة ولا الضيقة ، ولا غرابة أن تتعدد استعمالات الألفاظ وتختلف بين القبائل في البقاع المختلفة ، ولهذا يرد تعدد المعاني في اللفظ الواحد ويكون احتمال ذلك مقبولاً في العقل والمنطق)) [76].

6. اللفظ على معناه حقيقة أو مجازًا . وقد اختلف الأقدمون في هذه المسألة فهناك من قال بالمجاز في أحد المعنيين واختلفوا في نوعه، وذهب آخرون إلى أن الدلالتين حقيقيتان، وحاول فريق ثالث أن يوفق بين الرأيين فقال بوجود الحقيقة والمجاز معًا في اللفظ المحمول على التضمين [77].

7. التناوب من الترادف ، وهو ما حاول البعض تفسير ظاهرة التضمين به وذكروا أنه شاهد على ما ينكر وقوع لفظين في اللغة بمعنى واحد [78]. وجعلوا منه قوله تعالى : ((أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ)) (الرفث) بمعنى (الإفضاء) ، و ((هَل لَّكَ)) في قوله عز وجل: ((فَقُلْ هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ)) بمعنى : أدعوك إلى .

وهذا الأمر فيه نظر ؛ لأنَّ الترادف في ألفاظ القرآن الكريم ما لا يرتضيه كُثر من الباحثين وهو أمر صائب فيما يبدو ، لأننا لو تأملنا الخطاب القرآني لوجدنا أن كل حرف فيه أو كل لفظة مقصودة في ذاتها التي هي عليها فلا تغني عنها كلمة أخرى ؛ لأنَّ المعنى اقتضى أن يكون هذا الحرف أو اللفظ في موضعه من الكلام لأداء الغرض المطلوب والمقصود ، هذا فضلاً عن أن المعاني لو كانت متماثلة بين اللفظين أو الحرفين لصح إبدال حرف بآخر أو لفظة بأخرى .

ولعالمنا الجليل الدكتور فاضل السامرائي مباحث طويلة في مسألة اختلاف المعاني لاختلاف التراكيب ، ومن كلامه في هذا المقام : أن التعليل يؤدى باللام وقد يؤدى بالباء وبمن وبفي ولكنه يذكر بأن معنى التعليل في هذه الأحرف غير متماثل فلكل منها معنى خاصاً ، وإن كانت كلها تفيد التعليل فلا يصح مثلاً في قوله تعالى : ((وَإِذِ ٱسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ))[79]. أن تقول :(وإذ استسقى موسى بقومه أو في قومه) لأداء المعنى نفسه[80].

ولهذا فإن القول بالتضمين في القرآن الكريم أمر ينبغي النظر فيه ــ فيما أحسب ــ لدقة تعبيرات هذا الكتاب المعجز في كل حرف ، وكل لفظ ، وكل آية . وأغلب تفسيرات أمثلة التضمين لا يمكن أن تخضع النص القرآني إليها (والله أعلم).

أما في الكلام فلا مانع من القول بالتضمين ما دام يعطي قوة في المعنى بالجمع بين المعنيين وبلاغة بالتعبير عنهما بأرفع أسلوب ، وما دامت الألفاظ لدينا في الغالب تُغني عنها مثيلاتها ، ولاشك في أن هذا سيُثري اللغة ويوسع استعمالاتها ، والله أعلم بالصواب وهو الهادي إلى سواء السبيل .

الهوامش

1. مجمل اللغة ،أحمد بن فارس ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط1 ، 1404هـ - 1984م.: (ضمن) (ص:2 / 566) .
2. أساس البلاغة، للزمخشري ، دار ومطابع الشعب ، القاهرة : 1960 .: (ضمن) (ص568) .
3. لسان العرب، ابن منظور ، بيروت ، دار صادر ، 1968م .: (ضمن) (ص 126/17).
4. البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي تحـ : محمد أبو الفضل إبراهيم . القاهرة : 1376هـ - 1957م (ص 3 /338).
5. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري ، تحـ : محمد محيي الدين عبد الحميد ،مطبعة المدني ، القاهرة (ص 685/2).
6. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى (منهج السالك إلى ألفيه ابن مالك) ومعه كتاب أوضح المسالك لتحقيق منهج السالك لمحمد محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة النهضة العربية . ط3 ، د.ت . : (ص244/2).
7. حاشية الصبان على شرح الأشموني ،محمد بن علي الصبان ، القاهرة : 1366هـ- 1947م .: (ص 95/2).
8. أوضح المسالك لتحقيق منهج السالك في حاشية شرح الأشموني لمحمد محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة النهضة العربية . ط3 ، د.ت . : 2004/2 ، وينظر:التضمين في أفعال القرآن الكريم / 7 .
9. الكشاف للزمخشري ، مطبعة دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان (د.ت) . :(ص717/2)، وينظر: التضمين في أفعال القرآن الكريم :(ص10).
10. معنى اللبيب : 685/2.
11. التضمين في حروف الجر في القرآن الكريم، خليل إسماعيل العاني، رسالة ماجستير / كلية الآداب / جامعة بغداد ، 1968م:(ص 9) ، وينظر : معاني النحو ، د. فاضل السامرائي ، مطبعة التعليم العالي 1990م :(ص14/3).
12. فقه اللغة المقارن ، إبراهيم السامرائي ، دار العلم للملايين ببيروت، ط4، 1987م. : 218 .
    - وقد سبق مجمع اللغة العربي في القاهرة الدكتور إبراهيم السامرائي في هذا إذا اشترطوا ثلاثة شروط لقياسية التضمين في الأفعال حسب وهي : تحقق المناسبة بين الفعلين ، ووجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر ومؤمن معها اللبس ، وملاءمة التضمين الذوق العربي .
13. الأشباه والنظائر للسيوطي : تحـ : طه عبد الرؤوف السعد ، مكتبة الكليات الأزهرية : 1395هـ - 1975 م .: (ص 133/1) ، وينظر : التضمين في أفعال القرآن الكريم دراسة صرفية نحوية دلالية ، ندى سامي ناصر ، (أطروحة دكتوراه) / كلية التربية / الجامعة المستنصرية 2001م.:(ص 5).
14. حاشية الجرجاني : 97/1 نقلاً عن : معاني النحو : 12/3-13 .
15. حاشية الشهاب : 211/1 نقلا عن ظاهرة النيابة في العربية (أطروحة دكتوراه) : 260 .
16. مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة (قرار التضمين) : جـ1 ، 1934م ، ص180-181 .

17. ظاهرة النيابة في العربية (أطروحة دكتوراه) عبد الله صالح بابعير ،كلية الآداب ،الجامعة المستنصرية 1997م : 271.
18. بديع الفوائد : 21/2 نقلاً عن ظاهرة النيابة في العربية : 267 .
19. ظاهرة النيابة في العربية : 267 .
20. المصدر نفسه : 259 .
21. التضمين في أفعال القرآن الكريم : 6 .
22. الخصائص لأبي الفتح ابن جني : تحـ : محمد علي النجار، دار الشئون الثقافية العامة، بغداد:1990م .: (ص 310/2).
23. الصف : 14 .
24. الخصائص : 308/2 – 310 .
25. مغني اللبيب : 525/2 ، ينظر ظاهرة النيابة في العربية : 273.
26. مغني اللبيب : 521/2 وينظر معاني النحو : 14/3-15 .
27. – الكهف:28
28. الأمالي الشجرية : 147/1-148 ، نقلاً عن ظاهرة النيابة في العربية : 274 .
29. البقرة : 259 .
30. مغني اللبيب : 530/2 وينظر ظاهرة النيابة في العربية : 274 – 275 .
31. البرهان 3/ 372 – 377 ، وينظر : التضمين في أفعال القرآن الكريم : 11
32. المقتضب للمبرد ، تحـ : محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ، 1385هـ ـ 1988م. :(ص 50/2)، وينظر التضمين في أفعال القرآن الكريم : 11 .
33. النحل : 1
34. التضمين في أفعال القرآن الكريم : 15.
35. الأعراف 150 .
36. االقصص : 10
37. الأنعام : 6.
38. الفوائد(المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان) : 17 ، نقلاً عن التضمين في حروف الجرف في القرآن الكريم : 7-8 .
39. وهي الدكتورة ندى سامي ، ينظر : التضمين في معاني القرآن الكريم : 8 .
40. البقرة : 187 .
41. ينظر الخصائص : 310/2 ، ومغني اللبيب : 685/2 .
42. ظاهرة النيابة في العربية : 270-271.
43. مغني اللبيب : 11/1 .
44. ينظر . الجني الداني في حروف المعاني ، للمرادي ، تحـ : طه محسن ، جامعة الموصل : 1396هـ – 1976م: (ص108- 109)، وحاشية الصبان :(210/2).

45. التضمين : مجلة مجمع اللغة العربية القاهرة : عدد 19341 ص 184-185 .
46. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي ، دار الرائد العربي ، لبنان، ط3 ، 1986م . : (ص 283 – 284).
47. فقه اللغة المقارن : 213 .
48. حقيقة التضمين ووظيفة حروف الجر . مجلة الجمع العلمي العراقي : م / 32 ، 1981م ، ص56 .
49. التضمين في حروف الجر في القرآن الكريم ،د. أحمد عبدالستار الجواري ، مجلة المجمع العلمي العراقي / مج، 32 / 1401هـ - 1981م. : (9ص ، 10 ، 11) .
50. شبه الجملة في اللغة العربية، عبد الإله إبراهيم عبدالله (رسالة ماجستير) كلية الآداب ، جامعة بغداد: 1983م . (ص 98).
51. الدراسات النحوية والصرفية واللغوية في صحاح الجوهري ، عبدالرسول سلمان إبراهيم ، رسالة ماجستير / كلية الآداب/ جامعة بغداد ، 1986م .:(ص 231).
52. تفسير أوجه استعمال حروف الجر،مجلة المجمع العلمي العراقي: ج /43 م/40 : 1989/ ص 255-285-259 .
53. ظاهرة النيابة في العربية : 261 .
54. التضمين في أفعال القرآن الكريم : 8 – 9 .
55. تناوب الصيغ في التعبير العربي – كلية الدعوة الإسلامية : 404 / ص36 .
56. معاني النحو: 3 /6.
57. الكتاب ، سيبويه ، تحـ عبد السلام محمد هارون ، دار القلم : 1385هـ - 1966م. :(ص 4 /217).
58. الكتاب : 4 / 266 .
59. ينظر : شبه الجملة في اللغة العربية : 100 ، وحقيقة التضمين . ووظيفة حروف الجر : 156 ، والبحث النحوي في تهذيب اللغة للأزهري ، محمد عبد الرسول سلمان ، رسالة ماجستير / كلية التربية / الجامعة المستنصرية : 1997م .: (ص233).
60. الأعراف : 20 .
61. معاني القرآن : 296/2 .
62. الأعراف : 86 .
63. معاني القرآن : 2 / 207 .
64. طه : 71 .
65. الكامل، للمبرد ، عارضه بأصوله ، وعلق عليه ، محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة . د.ت .:(ص 97/3)، وينظر : المقتضب : 319/2 – 320 .
66. الأصول في النحو، لأبي بكر بن السراج ، تحـ : د. عبد الحسين الفتلي ، ط2 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت : 1407هـ - 1987م . :(ص 414/1-415).
67. ينظر : ص من البحث .
68. ينظر : البحث النحوي في تهذيب اللغة للأزهري : 235 .

69. ينظر: المصدر نفسه.
70. تفسير أوجه استعمال حروف الجر : 256 ، وظاهرة النيابة في العربية : 261 .
71. آل عمران : 52 .
72. ظاهرة النيابة في العربية : 261 .
73. تفسير أوجه استعمال الحرف الجر : 257-258 ، وأود الإشارة إلى أن معاني حرف اللام قد أوصله ابن هشام إلى اثنين وعشرين معنى ، ينظر مغني اللبيب : 208/1 .
74. الخصائص : 313/2 ، وينظر تفسير أوجه استعمال حروف الجر : 259- 260 .
75. ينظر : تفسير أوجه استعمال حروف الجر : 260 .
76. حقيقة التضمين ووظيفة حروف الجر : 164 .
77. ينظر فقه اللغة المقارن : 218 ، وظاهرة النيابة في العربية : 262 ، وقد استوفى الشيخ ، ياسين في حاشيته على التصريح أقوال النحاة والبلاغيين في هذه المسألة ، ولخصها الشيخ أحمد الاسكندري وأضاف لها أقوالاً أخر، لا يتسع المجال لذكرها ههنا وينظر : حاشية ياسين : 704/2 ، والتضمين : 187 - 188 - 189
78. ينظر : تفسير أوجه استعمال حروف الجر : 260 .
79. البقرة : 60 .
80. المعاني المشتركة بين حروف الجر، د. فاضل صالح السامرائي ، مجلة المجمع العراقي ،ج4، مج 39، 1409هـ - 1988م.(ص 240 -24).